

المرتزقة الجدد

حسن عبيد عيسى(*)

متخصص في العلوم العسكرية،
وعضو اتحاد المؤرخين العرب - العراق.

شهد عراق ما بعد الغزو ظاهرة لافتة للنظر، متمثلة بتحويل هذا البلد العريق إلى ساحة عمل لعشرات الألوف من العناصر الأجنبية العاطلة عن العمل والمسكونة بالقتل والإجرام والباحثة عن الكسب الحرام، والتي كانت تمارس التسكع والجريمة في أحياء فقيرة ومشبوهة في الشرق والغرب حيث تمارس أنواع الجرائم جهاراً نهاراً، تلك العناصر هي فئة من الناس ممن يبيع خدماته لمن يشترى بصرف النظر عن طبيعة العمل ونوعيته، المهم كم سيحصل العنصر الواحد. أما إذا توافرت فرصة لإرواء تعطشه لسفك الدماء البشرية، فإن عمله ذاك سينطوي على متعة رائعة. أولئك هم المرتزقة العاملون الآن في العراق تحت خيمة ما تسمى بشركات الأمن الأمريكية والأوروبية المختلفة والتي كانت تعمل في أفريقيا قبل أن يفتح بوجهها السوق العراقي المغربي.

واللافت للنظر، أن تلك الشركات التي أثرت وتضاعفت مداخيلها أضعاف أضعاف مقادير أصولها المالية من جراء العمل في العراق تحت واجهة تأمين الخدمات الحمايوية، لم تكن تكتفي بالحصول على المبالغ الطائلة والخيالية لقاء استيراد هؤلاء المجرمين المأجورين وما يترتب عليه ذلك من عمولات ضخمة، وإنما ثبت قيامها بالتحايل والتدليس والتزوير لسرقة أكبر ما تستطيع سرقة من أموال وثروات العراقيين المستباحة لكل من هب ودب. والمدهش في هذا الأمر تواطؤ القضاء الأمريكي مع تلك الشركات بادعاء جهات قضائية أمريكية عليا (المحكمة الفيدرالية الأمريكية) أنها لا تستطيع التدخل في شأن تحايل وسرقات تلك الشركات، أضف إلى ذلك مصدراً آخر للإثراء المريب، وهو قيام هؤلاء المرتزقة بتشكيل عصابات للجريمة المنظمة في بلد ليس للقانون فيه كيان قوي.

ونحن على أعتاب بحث هذه الظاهرة لا بُدَّ لنا من الإلمام المبسط بتاريخ المرتزقة منذُ

(*) صدر له: التآمر اليهودي على بلاد الرافدين حتى سقوط بابل (٢٠٠٤).

عرفتهم الحروب وحتى تكالبوا على الساحة العراقية المستباحة خطوة خطوة، لإتاحة الفرصة للقارئ الكريم للخروج باستنتاجاته الخاصة في ضوء هذه المتابعة ولتبرير إطلاقنا تسمية **المرتزقة الجدد** على الأجانب المسلحين العاملين في العراق الآن خارج النطاق الرسمي لقوات الغزو تمييزاً لهم عن المرتزقة التقليديين، من حيث التكيف القانوني على الأقل.

أولاً: المرتزقة في التاريخ القديم

قد تكون معركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا سنة ١٢٨٨ ق. م بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والحثيين بقيادة موتاللو هي التجربة الأولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل أجور في سبيل قضية لا تعنيهم. فقد تضمن الجيش المصري مجاميع من أولئك الجنود^(١) ومنذ تلك المعركة، كان لحكام مصر مصادرههم الخاصة للحصول على المرتزقة وبخاصة الإغريق ومجاورهم مما سمي بالشعوب البحرية، فقد كرر رمسيس الثالث استخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه ألا وهو الفلسطينيين عام ١١٧٤ ق. م. حيث وقعت معركة فاصلة دارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية (غزة وعسقلان وأشدود) شاركت فيها أعداد غفيرة من الجنود المرتزقة الإغريق ضمن صفوف الجيش المصري^(٢).

وكان من بين أهم أسفار المرتزقة في الحقب التالية سفر (الأناباس) أي حملة العشرة آلاف مرتزق الذين قادهم المؤرخ الإغريقي (زينفون) تلميذ (سقراط) من بلاد الأناضول إلى بلاد الرافدين ليشكلوا جيشاً لأمر فارسي اسمه (كورش الأصغر) كان ينوي الاستحواذ على تاج الفرس من أخيه الملك (أرتخششتا الثاني) وهما ابنا دارا الثاني وذلك سنة ٤٠١ ق. م. وكان ذلك السفر من بين أكبر المآسي التي لقيها المرتزقة، وتستطيع الإطلاع على سجلهم كاملاً في كتاب لقائدهم زينفون^(٣) الذي قال عنه ليدل هارت «قد يكون أعظم من كتب عن الحرب».

وظلت بلاد الإغريق التي هي مصدر المرتزقة للمصريين والفرس تُصدر الجنود الأقوياء إلى كل الممالك التي تنطلع إلى الحروب والتوسع، فكانت معركة جوجاميل الشهيرة (٣٣١ ق. م) التي تعدّ واحدة من أهم معارك التاريخ القديم بين دارا الفارسي والإسكندر المقدوني معركة مرتزقة، فالفرس الذين انقرض حماتهم التاريخيون الذين كان يطلق عليهم (فرقة الخالدين) نتيجة الحروب المتكررة لجأوا إلى استئجار المرتزقة الإغريق، وكان الإسكندر ذو الطموحات المنفلتة بحاجة إلى أعداد خيالية من الجنود ليتمكن من تحقيق تلك الطموحات، لذا

(١) فيكونت مونجيمري، الحرب عبر التاريخ، تعريب وتعليق فتحي عبد الله النمر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ٦٠.

(٢) حسن عبيد عيسى، التآمر اليهودي على بلاد الرافدين حتى سقوط بابل (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٣٤.

(٣) حملة العشرة آلاف: الحملة على فارس، ترجمها عن الإنجليزية يعقوب أفرام منصور (الموصل: مكتبة بسام، ١٩٨٥).

لجأ إلى استئجار العاطلين عن العمل لاستخدامهم في الحروب وتنظيمهم ضمن قيادات جيشه الجرار. إلا أن حقبة ما بعد الاسكندر شهدت تدهوراً في الانضباط والأداء، فقد (صار المرتزقة العنصر الغالب في الجيوش: العنصر الذي يشترى ويبيع) لذا صار الذهب عاملاً حاسماً^(٤).

أما لماذا كانت بلاد الإغريق بالذات هي المصدر لهؤلاء الجنود؟ فذلك لأنها بلاد عاشت

طويلاً على الحروب والقتال البيني والخارجي، وأنها بلاد غير صالحة كلياً للزراعة بما يكفي لإنتاج قوت يسد رمق كل سكانها، فكان لا بُدَّ لسكانها من تأمين مورد رزق آخر غير الزراعة. لذا فقد وجدوا وسيلة ارتزاقية جديدة متمثلة بتأجير الأنفس للدول الأخرى لأغراض القتال. فلا عجب أن تجد وأنت تتمعن في معارك التاريخ القديم جنوداً إغريق يتقاتلون في ما بينهم في كلا

استئجار الجنود (المرتزقة) ظاهرة قديمة في التاريخ، عرفتها الحروب، وتعددت أساليبها وصولاً إلى المراحل الحديثة والراهنة.

طرفي المعركة، فكلا القائدين المتحاربين استأجر مرتزقة إغريقين كما وجدنا في مثال الاسكندر ودارا في معركة جوجاميل.

وقد مارس الرومان في ما بعد تلك العملية إلى درجة أنهم تمكنوا بواسطة جيوش من المرتزقة من هزيمة أعدائهم كثيراً في الخارج كما يرى مونتيجمري في كتابه **الحرب عبر التاريخ**^(٥). ولعل من بين أبرز قادة المرتزقة الرومان (جنايوس بومبيوس) تلميذ سلا الذي يعرف في الكتب العربية باسم (بومبي). ولقد شجعت روما الأجانب على الانخراط في صفوف جيشها بأن عمدت إلى منح الجنسية الرومانية لكل من يرتدي البزة العسكرية الرومانية كما تفعل أمريكا الآن.

وعلى الرغم من أن الرومان كانوا يعتمدون على المرتزقة في تشكيلاتهم القتالية كما رأينا، وأن القرطاجيين مثلهم استخدموا مرتزقة من جنسيات وأمم مختلفة كالإسبان والغالين والليبيين والفينيقيين وغيرهم ما جعل الجنرال فولر يصف جيشهم بأنه (مؤلف من عناصر متنافرة) لذا فإنه فسر غلبة الرومان لهم بقيادة سيبو بأن هذا الأخير أنشأ خيالة صالحة^(٦) عداً ذلك نقطة تفوق توجب الغلبة، ولم يدرك فولر أن المرتزقة في الجيش القرطاجي ساهموا في خنق حريات أهالي قرطاجة وضيقوا عليهم عندما حلوا بين ظهرانيهم ضيوفاً ثقلاء، بعد عودتهم الخائبة من حرب ضروس ما جعل الناس يتمنون المصير الأسوأ لمجرد التخلص من هؤلاء المجرمين.

وورث البيزنطيون تقاليد الرومان الأوائل، فكانت أغلب جيوشهم من العناصر المرتزقة،

(٤) ج. ف. س. فولر، تأثير التسليح في تاريخ الحضارات منذ حروب الماديين إلى الحرب العالمية

الثانية، نقله إلى العربية لويس الحاج (بيروت: دار المكشوف، ١٩٥٨)، ص ٥٠ - ٥١.

(٥) مونتيجمري، الحرب عبر التاريخ، ص ١٣٦.

(٦) فولر، المصدر نفسه، ص ٥٩.

حتى إن الجيش الذي قاده بليزاريوس سنة ٥٣٢ م لقتال الوندال كان جيش مرتزقة على الأغلب ومن جنسيات مختلفة، لا بل إن الفيالق البيزنطية الرئيسية في زمن جوستينيان وهي (الفوديراتي والابوتمياتي والبكيلاري) كانت كلها من المرتزقة البربر، وكان الفيلقان الثاني والثالث هما القوة الضاربة بيد الإمبراطور والمسؤولة عن حمايته.

وفي فترات التعطل عن الفعاليات الحربية كان يبرز في أوروبا بين فينة وأخرى قائد يستأجر المحاربين العاطلين من نورمانديين وغيرهم ليشكل منهم جيشاً يمارس عمليات السطو الواسعة وقطع الطرق كما فعل بعض أفراد عائلة البارون (هوتيفيل) وبخاصة المدعو جيسكار الذي قاد واحداً من أكبر جيوش المرتزقة في ذلك الحين وجمع أموالاً هائلة عن طريق اللصوصية وقطع الطرق، وقد حدث به طموحاته إلى مطالبة البابا غريغوري الرابع سنة ١٠٥٩ بتنصيبه ملكاً على عموم إيطاليا.

تلا ذلك ظهور وليام الفاتح الذي اشترى جنوداً من النورمانديين والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم تمهيداً لغزو إنكلترا. لقد كانت تلك حالة أوروبا الاجتماعية عشية الحروب الصليبية التي كانت بالدرجة الأولى مطلباً ارتزاقياً من جانبين: الأول هو جنود المرتزقة وقادتهم الباحثون عن مغنم كبرى، والثاني هو الحكومات والشعوب الأوروبية التي تريد إبعاد هؤلاء اللصوص والمجرمين خارج محيط السكن بحثاً عن الأمان والاستقرار، فكان قرع طبول الحروب الصليبية وسيلة لإبعاد تلك الجحافل المجرمة عن مدن أوروبا وتحويلها تحديداً نحو الشرق الثري. ويسجل التاريخ أن الحملة الصليبية الثانية وما بعدها كانت حملة تكاد تقتصر على الرهبان والمرتزقة، وكان أن وعت الكنيسة أهمية استئجار المرتزقة وبخاصة أن رجالها غير مدربين عسرياً لتنفيذ رغباتها وتحقيق تطلعاتها، وبذا، فقد أرست الكنيسة الكاثوليكية ورسخت قواعد ذلك العمل في إيطاليا. والمدهش في هذا المجال أن الكنيسة الكاثوليكية في القرن العشرين أبدت رغبتها في التعاون مع المرتزقة بأسلوب لا يظهرها متورطة في حرب عصابات غير نظيفة، وهو الأمر الذي ابلغه القس البروتستانتي جيبكانس المتعاون مع المرتزقة إلى المرتزق الألماني شتينر الذاهب إلى المشاركة في تمرد جنوب السودان عام ١٩٦٩^(٧).

وما أن توقفت الحملات الصليبية حتى عادت أوروبا تعاني الأمرين من أولئك المجرمين، وكان ثمة ما يبرر ضرورة استخدام هؤلاء في إيطاليا في وقت ما حتى باتت مهمة الدفاع عن الحواضر هناك منوطة فيهم ما سهل اجتياح البلد من قبل الجيش الفرنسي. هذا فيما شكل استخدام جيوش المرتزقة مقياساً لشعبية بعض الملوك، فملك الإنكليز (جون) صار مكروهاً لأنه سلط عتاة المجرمين من الجنود المرتزقة على مدن بلاده، وكانت (الفرقة العظيمة) التي ضمت صفوفها ألف مرتزق^(٨) من بين أهم تشكيلاتهم. وبهدف صهر المرتزقة الذين زادت

(٧) الصافي سعيد، «مثلث الشياطين الاستوائي (الحلقة ٣)»، كل العرب، العدد ١٨٩ (نيسان/أبريل

١٩٨٦)، ص ٣٣.

(٨) مونجمري، الحرب عبر التاريخ، ص ٢٦٦.

أعدادهم زيادة هائلة بالقوات النظامية فقد صار يطلق على المرتزق اسم (جندي)، ولم يكن هؤلاء وقتئذ مدينين بالولاء لمن يستخدمهم كعادتهم في كل عصر وزمان بل كانوا يقاتلون لحساب الأكثر بذاً^(٩).

وحتى إرهابات عصر النهضة اضطلع السويسريون بالمهمة، فكانوا جنوداً تحت الطلب يعرضون أنفسهم للبيع والإيجار لكل من يريد أن يحارب ولم يجد لديه العدد الكافي من الجنود، فكانوا كما الإغريق يقاتلون في كلا

لقد كانت الحروب الدينية التي حدثت في أوروبا سبباً من أسباب انتعاش ورواج تجارة الارتزاق.

الجيشين المتحاربين، فهم في صفوف الفرنسيين في حربهم مع الإسبان يقاتلون إخوانهم في الصفوف الإسبانية، على الرغم من صرخات القس (زوينجلي) الذي كان يحارب هذه الظاهرة الفاسدة، لقد كانت الحروب في تلك الحقبة باردة وغير حاسمة لأن المرتزقة في الطرفين المتحاربين

كانوا قد اتفقوا على أسس القتال وطريقته بما لا يغضب قادة الجيشين المتحاربين، وقد تكون الخسائر بين الطرفين من القلة بحيث لا تكاد تذكر في بعض المعارك.

وكانت للإيطاليين فرقهم الارتزاقية في تلك الحقبة وهي الفرق التي عرفت باسم (الكونديتيري). ولم يتخلف الألمان عن الركب، فأجروا أعداداً غفيرة من مواطنيهم للحرب في هولندا وفرنسا وغيرهما، فالارتزاق مهنة تجلب الثروات الطائلة للسماسرة. وعلى ذكر هولندا فإن فرقاً من مرتزقة آخرين كانوا يلعبون أدواراً مؤثرة في تلك البلاد وبخاصة فرقة المرتزقة الإنكليز والتي قاد بعض عناصرها المغامر (فرانسيس فير).

لقد كانت الحروب الدينية التي حدثت في أوروبا سبباً من أسباب انتعاش ورواج تجارة الارتزاق، وبخاصة في فرنسا، فقد كان الفرنسيون البروتستانت يستوردون مرتزقة من ألمانيا وإنكلترا لقتال مواطنيهم الفرنسيين الكاثوليك تعويضاً عن النقص العددي.

وليس ثمة مؤرخ منصف ينكر أن تاريخنا الإسلامي والعربي كان خالياً من شرانم مأجورة تخدم الحكام الذين أغلقوا قصورهم في معزل عن الشعب ظناً منهم أن المرتزقة يؤمنون حمايتهم ضد شعوبهم، وكان الأكثر إفراطاً في استخدام هؤلاء الأجراء هو الخليفة العباسي المعتصم بالله ابن هارون الرشيد الذي خشي سطوة الحرس الخاص بالبلاط وفيهم عناصر فارسية مهيمنة^(١٠)، فاستقدم مرتزقة أتراكاً زاد وضع بغداد سوءاً من خلال الاحتكاك المفضي إلى مشاكل بين هؤلاء المرتزقة الذين يرون الخليفة ضمن حمايتهم

(٩) فولر، تأثير التسليح في تاريخ الحضارات منذ حروب الماديين إلى الحرب العالمية الثانية،

ص ٩٣.

(١٠) روم لاندو، الإسلام والعرب، نقله إلى العربية منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)،

ص ٨٤.

وبين أهل بغداد الذين ذاقوا الأمرين من جنود مأجورين ما جاء بهم غير الجشع والرغبة في الاستحواذ على المال بأية طرق متاحة، الأمر الذي دعا المعتصم لأن يأخذ مرتزقته ويغادر عاصمة الخلافة إلى مدينة أنشئت لتكون معسكراً لتلك الشرائد ألا وهي سامراء، وليس قصياً عن ذاكرة المتتبع ما لقي الخلفاء التالون على أيدي المرتزقة من الجنود الذين كانوا يبيعون الخليفة لمن يدفع لهم أكثر، فكان الضحية الأولى هو المتوكل، ثم استمر مسلسل الإذلال حتى صار الخلفاء وسيلة بيد قادة الجند المأجورين يبتزونهم أو يبيعونهم وإلا فالسمل والخلع وربما القتل هو المصير عندما لا يوجد من يشتري، فالمنصب الفارغ من خليفة له من يشتريه.

ولقد كانت الحروب الصليبية قد شهدت الكثير من الصور المؤلمة التي مازلنا نتذكرها بآلم على الرغم من الانتصارات التي حفظها التاريخ للعرب المسلمين على أولئك الغزاة، ومن بينها قصة حصن الأكراد وهو حصن منيع على الجبل الذي يقابل حمص كما يصفه ياقوت، كان بعض أمراء الشام قد بنى موضعه برجاً وجعل فيه قوماً من الأكراد طليعة في وجه الإفرنج وأجرى لهم أرزاقاً فرصونه حتى صار قلعة شديدة التحصين، ولكنهم بسبب جبنهم وخوفهم من غارات الإفرنج عليهم باعوه إلى أعداء الدين ورجعوا إلى بلادهم فملكه الإفرنج^(١١).

ثانياً: ابن خلدون والمرتزقة

قد يحتج البعض على أن المرتزقة بالاسم المتداول بيننا لم يكن معروفاً في زمان ابن خلدون وأن حشر اسم الرجل في هذا المضمار يُعدّ إسقاطاً، فنقول إن هذا غير صحيح، فالإشارات التي ضمنها ابن خلدون مقدمته تدل بوضوح على ما نقصد، ولقد زاد الدكتور محمد عابد الجابري الأمر وضوحاً عندما تصدى لشرح أساس فكر ابن خلدون في (العصبية والدولة) فقد وضع في كتابه الذي يحمل هذا العنوان النقاط على حروف اسم المرتزقة الذين كان يشير إليهم ابن خلدون ويعنيهم، فلنستمع للجابري وهو يتساءل (لماذا لا يستطيع رئيس العصابة المنفرد بالمجد والملك الاستمرار في الحكم اعتماداً على القوى الجديدة التي يصنعها كالمترزقة مثلاً بل يكون مصيره المحتوم انهيار دولته؟)^(١٢). ثم يفسر مصطلحاً لابن خلدون فيقول (يقصد ابن خلدون بهرم الدولة تلك المرحلة التي تفسد فيها العصبية الحاكمة، فيلجأ الملك إلى الاستعانة بالموالي والمصطنعين والمترزقة)^(١٣). ثم ينقل الجابري نصاً من المقدمة أكثر صراحة عندما يقول فيه ابن خلدون عن السلطان المستبد الذي دخل في صراع مع مواطنيه أنه (احتاج في مدافعتهم عن

(١١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان (بيروت: دار صادر؛

دار بيروت، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ٢٦٤.

(١٢) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ

الإسلامي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة؛ الدار البيضاء: دار النشر المغربية، [د.ت.])، ص ٢٧٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونهم فيكونوا أقرب إليه من سائرهم وأخص به قرباً واصطناعاً) ويعقب الجابري شارحاً ما ذهب إليه ابن خلدون بأن مثل هذا الحاكم الذي سيعتمد على المرتزقة (سيحتاج إلى أموال كثيرة يسدّ بها نفقات هؤلاء المرتزقة المدافعين عنه)^(١٤) وبالتأكيد فإن دفاع السلطان هذا بواسطة المرتزقة هو ضدّ شعب ذلك السلطان. نخلص إلى أن ابن خلدون كان واضحاً في ذم أولئك الحكام والسلاطين الذين يستخدمون المرتزقة ضدّ شعوبهم ويستفرون خزائن دولهم للإنفاق على هؤلاء الغرباء الذين يحاربون في سبيل قضية لا تعنيهم، فتهرم دولهم ويصير مصيرهم الانهيار. ولما كان ابن خلدون صاحب نظرية متطورة في التاريخ فإنه درس ما بين يديه من وثائق، من بينها ما ذكرنا وغيره كثير فتوصل برجاجة رأيه وعلو كعبه في هذا المضمار إلى أن استخدام الملك لهذا الصنف من الجنود يجعل انهيار دولته أمراً حتمياً.

ثالثاً: رأي مكيايلي

لا جدال في أن مكيايلي مستلهم ناجح لفن الحرب، لم يتعلمه في معهد أو ميدان قتال ولكنه عمد إلى مجال التثقيف الذاتي فدرس التاريخ في مؤلفات تيتوس ليفي وغيره حتّى برع في مجال الفكر العسكري استنباطاً. لقد استطاع الرجل التوصل إلى أن المرتزقة (قوات غير مجدية بل ينطوي وجودها على خطر. وإذا اعتمد عليها أحد الأمراء في دعم دولته، فلن يشعر قط بالاستقرار أو الطمأنينة، لأن هذه القوات كثيراً ما تكون مجزأة وطموحة، لا تعرف النظام ولا تحفظ العهود والمواثيق، تتظاهر بالشجاعة أمام الأصدقاء وتتصف بالجبن أمام الأعداء، لا تخاف الله ولا ترعى الذمم مع الناس. والأمير الذي يعتمد على مثل هذه القوات قد يؤجل دماره المحتوم)^(١٥) وهو ما كان ابن خلدون قد خلص إليه قبل مكيايلي بقرنين من الزمان.

ويستمر مكيايلي في ذم تلك العناصر المجرمة بأقذع أنواع السباب. ثمّ يعود إلى سباب مماثل في كتاب آخر هو (المطارحات) إذ يقول مشيراً إلى ما ذكره في كتاب الأمير «لما كنت قد تحدثت بصورة مسهبة في أحد مؤلفاتي الأخرى عن تفاهة القوات المرتزقة وعدم جدواها، فإنني أوتر عدم الإطالة هنا في بحث هذا الموضوع، ولكنني لا أستطيع على أي حال من الأحوال أن أتغافل عن الإشارة إلى مثل مهم كُُلّ الأهمية عثرت عليه عند تيتوس ليفي»^(١٦).

لقد كان عصر النهضة إذن عصراً موبوءاً بالمرتزقة كما هو واضح من كتابات مكيايلي الذي عاصر وجود فرق سويسرية قوية منهم، وقد كانت الممالك الإيطالية عقب عصر الاستكشافات بحاجة ماسة إلى بحارة ذوي خبرة فاستقدمت شرقيين كثيراً ممن وجدوا

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

(١٥) نيقولو مكيايلي، الأمير، تعليق بينتو موسولينني؛ مقدمة كريستيان غاوس؛ تعريب خيرى حماد؛

تعقيب فاروق سعد، ط ٩ (بيروت: دار الآفاق الجديدة؛ بغداد: مكتبة التحرير، ١٩٨٢)، ص ١١٨.

(١٦) نيقولو مكيايلي، مطارحات مكيايلي، تعريب خيرى حماد، ط ٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة،

١٩٧٩)، ص ٥١٨.

أنفسهم عاطلين عن العمل عقب الهيمنة البرتغالية على مسارات الطرق البحرية الرئيسية وبخاصة في المحيط الهندي وبحر العرب. وكان هؤلاء الأجراء في أسطول البندقية يسمون (Levant) أي الشرق للدلالة على أصولهم الشرقية. وعندما تمرست الدولة العثمانية وقويت براً وبحراً استقدمت مجاميع من هؤلاء وأبقت على تسميتهم ولكن بصورة محورة، فصاروا يعرفون باللاوند، إلا إنهم كانوا عناصر فاسدة مستهترّة لم تستطع السلطات العثمانية الصبر على مساوئها فسرحتها وطاردتها. ولما كانت في شمال العراق قبيلة كردية تحمل اسماً مشابهاً هو (اللاوند) فقد رأت نفسها قادرة على تشكيل فرق عسكرية تخدم ولاية بغداد العثمانيين منذ القرن السابع عشر وتقدم لهم من المرتزقة والأجراء ما يحتاجون إليه. وكما يفعل أي مرتزق جبان فقد فرّ هؤلاء إلى الشام عندما غزا الصفويون بغداد^(١٧) سنة ١٦٢٣ وأخذوا يبيعون خدماتهم للولاة الأتراك هناك بعيداً عن المخاطر والحروب الفعلية.

رابعاً: بريطانيا والمرتزقة

تاريخ الإنكليز مفعم بالشواهد في هذا المجال، فالإمبراطورية العظمى ذات التقاليد العريقة إنما هي وليدة مغامرات لجنود مرتزقة مأجورين. فالحروب التي أسست لتلك الإمبراطورية كانت من هذا الصنف الوضعي وللتدليل البسيط نذكر أن ملك الإنكليز إدوارد الأول (١٢٣٩ - ١٣٠٧) صاحب الذكر السيئ في الحروب الصليبية عندما كان أميراً، فقد تمكن بواسطة جيش من المرتزقة المأجورين من احتلال استكلندا وإيرلندا وويلز وجعلها من بواكير أجزاء تلك الإمبراطورية. وعن هذا الملك ينقل قولاً يخجل من تذكره كُـلُّ إنكليزي يدعي الشرف والتحضر، فهو يقول «إننا باستخدام المرتزقة نستطيع التأكد أنهم لم يتركوا وراءهم غير عظام الأعداء، فهم ليس لهم من القدرات ولا الشفقة ما يجعلهم يعتنون بالأرامل والأيتام. وبعد ذلك فإن من السهل علينا التخلص منهم عندما نريد».

فكما كان الاسكندر يخطط لتنفيذ طموحاته غير المحدودة، كانت بريطانيا تفكر في الاستحواذ على أكبر قدر من تركة العثمانيين، ولكنها غير مستعدة للزج بفلذات أكباد الإنكليز في معارك بعيدة عن بلادهم. لذا عمدت إلى تأليف جحافل ضخمة من جياع الهند البلد المستعبد والخاضع لاستعمارها، وكان اللورد كشنر منذ العام ١٩٠٤ قد وضع خطاً للارتفاع بمستوى تلك القوات استعداداً لدرء خطر روسي تجاه الهند^(١٨). لقد تأمنت بفضل ذلك أعداد غفيرة من القوات المستعدة للقتال من أجل مصالح الإنكليز حيثما تطلب الأمر، وفعلًا فقد ساهمت الهند بإرسال قوات عسكرية إلى مختلف ساحات القتال^(١٩). وكان خيرة تلك القطعات مرتزقة

(١٧) طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر (بيروت:

الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ص ١١١.

(١٨) السوقيّة البريطانية في حرب العراق، مراجعة وتقديم حامد أحمد الورد (بغداد: مطبعة أوفسيت

حسام، ١٩٨٦).

(١٩) شكري محمود نديم، حرب العراق، ١٩١٤-١٩١٨ (بغداد: مطبعة دار التضامن، ١٩٦٦)،

ص ١٠.

نيباليين يسمون «كمكثوا» في خدمة القوات البريطانية لأجيال لاحقة بمثابة قوات خاصة ذات مزايا فريدة، وأن بعضهم ما زال يخدم في صفوف تلك القوات، وقد أجر الإنكليز بعض وحداتهم لبعض الدول حديثة الاستقلال طمعاً في العوائد المالية المجزية التي يؤمنها تأجيرهم.

وكانت طليعة القوات الغازية للعراق متمثلة بالفرقة الهندية السادسة، وبذا استعاد الإنكليز بعضاً من عفن تاريخهم الغابر أيام ملكيهم إدوارد الأول وجون ليحولوه إلى استراتيجية عصرية تطبيق فيها نظريات ماكيندر وغيره. والآنكى من ذلك أن الإنكليز ومنذ العام ١٨٧٠ منعوا بموجب القانون تجارة المرتزقة ولكنهم وضعوا جانباً مطاطياً في مواد المنع تحسباً للجوء إلى تلك التجارة كعادة الإنكليز ومثال ذلك أن القانون لا يسري على مجموعة الكومونولث إلا إذا صدر أمر خاص من ملك بريطانيا إلى الحاكم العام هناك. ولكنهم بالتأكيد يقصدون مواطنيهم الذين يؤجرون أنفسهم لدولة تحاربهم فالمواد لم تكن موضع تطبيق ملموس قطعاً.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بدأت القوات البريطانية ترصن مواضعها في العراق المحتل الذي خططت لأن يكون بقبضتها إلى ما لا نهاية، فأسست جيشاً من المرتزقة لحماية بعض معسكراتها على غرار ما كانت تفعله في الهند، وعرف هذا الجيش الوضع بجيش الليفي تذكراً بأولئك البائسين المرتزقة من الشرقيين الذين خدموا كالمستولين في أساطيل الايطاليين في القرون الوسطى ومطالع عصر النهضة. وكان الأكراد والتيارية الذين أتى بهم الإنكليز من خارج البلاد ليوطنوهم في العراق وأطلقوا عليهم اسم «الاثوريين»^(٢٠) أكثر الناس حرصاً على الانتماء إلى جيش المرتزقة ذاك وأكثرهم إخلاصاً له. لا بل إن أولئك التيارات المرتزقة كانوا أشد قسوة على أبناء الشعب العراقي من القوات البريطانية عندما استخدمهم الإنكليز في ضرب التحركات الوطنية في الشمال والجنوب والوسط ما جعل أبناء الشعب أشد كراهية لهؤلاء الغرباء^(٢١).

المشكلة اللاحقة هي مطالبة الإنكليز رئيس الوزراء العراقي ناجي شوكت بتنفيذ ما تعهد به رئيس الوزراء السابق نوري السعيد سراً بتشكيل حرس من قوات المرتزقة للقواعد الجوية البريطانية على غرار قوات الليفي تتولى الحكومة العراقية نفقاتها، وقد دهش شوكت من كيفية اتفاق السعيد مع الإنكليز على هذا الأمر من دون علم الملك ولا البرلمان^(٢٢). ولكن الحكومة الشوكتية غادرت الحكم من غير أن تبت بالأمر.

لقد شهدت الحرب العراقية البريطانية عام ١٩٤١ استقدام الإنكليز لمرتزقة صهاينة من منظمة أرغون الإرهابية من فلسطين المحتلة، وقد عمل الجنرال غلوب باشا الذي كان رئيساً لأركان الجيش الأردني على تسهيل وتسريع مرورهم نحو العراق بسرية وأمان. وكانت بعض مجاميعهم بقيادة الإرهابي رازيال الذي قدمت به طائرة بريطانية إلى الحبانية والذي اختفى

(٢٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ٦ ج، ط ٦ (بيروت: منشورات مركز الأبجدية،

١٩٨٢)، ج ١، ص ١٧٩.

(٢١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٢١.

على أثره في إحدى المعارك هناك ولم يعرف مصيره حتى هذه اللحظة. إضافة إلى مجاميع أجيحة كلفت بتدمير أنابيب ومنشآت النفط العراقي في طرابلس اللبنانية ولكن ٢٢ مرتزقاً منهم ابتلعهم البحر ليقدمهم رزقاً لأسماكهم.

خامساً: الفرقة الأجنبية الفرنسية

وكما كانت بريطانيا تسعى إلى الحصول على جنود رخيصي الكلفة، لا يشكل موتهم عبئاً على كاهل قياداتها العسكرية ويجنب حكومتها الإشكالات الدستورية، فقد لجأت فرنسا إلى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة أطلق عليها اسم الفرقة الأجنبية، وذلك خلال اجتياحها الجزائر سنة ١٨٣١ وفي الجزائر المحتلة كانت معسكراتها.

حرم الانتماء إلى تلك الفرقة على المواطنين الفرنسيين، لقد كانت تلك الفرقة مأوى لكثير من المجرمين الباحثين عن مأوى، وقد بلغ تعداد المرتزقة فيها في بعض الأوقات ثلاثين ألف مرتزق، ولم تكن أنظمة الفرقة تسمح بطلب بيانات تفصيلية عن المرتزق المتقدم للتطوع، وإنما عليه أن يوقع عقداً للعمل في الفرقة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن بين بنود العقد إنزال عقوبات صارمة تصل إلى الإعدام بحق المتخاذلين في المعركة والفارين منها. وكان لهذه الفرقة دور مهم في توسيع الاستعمار الفرنسي^(٢٣)، كما أنها شاركت في معارك الحرب العالمية الأولى، فقاتلت بشجاعة، وخلال الحرب العالمية الثانية التي شاركت في بعض معاركها حُلّت ثانية مع أن نسبة عالية من منتسبيها كانوا من المرتزقة الألمان، ولكنها أعيدت إلى الخدمة منذ عام ١٩٤٦ لترسل إلى فييتنام حيث قاتلت بشكل متميز إلى حين الانسحاب الفرنسي من هناك عام ١٩٥٤، ومن ثم أعيدت إلى الجزائر، إلى أن أمر الجنرال ديغول بإلغائها عام ١٩٥٩، حيث أغلقت مقارها نهائياً عام ١٩٦١ ومع تسريح المرتزقة من الفرقة اتجهوا إلى الدول الأفريقية التي كانت تعاني مشاكل وحروباً داخلية ليجدوا هناك مجالات واسعة للعمل والمغامرة. فهناك عرف العالم أسماء من كبار إعلام المرتزقة من أمثال بوب دينار والكولونيل ترانكيه وتوني دي سانت بول وشاكرام وشتينر وغيرهم كثير.

سادساً: فييتنام وأنغولا

كعادة السياسة الأمريكية، فإنها كانت تقدم الأدلة المزيفة وتفبرك الوقائع لتمشية السياسات التي تقرها وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية بالتعاون مع البنتاغون وبخاصة عندما يكون الرئيس ضعيفاً تسيره هاتان الجهتان، ولم يعد افتعال حادث خليج تونكين سراً، ما أدخل أمريكا في نفق الحرب الفيتنامية الطويل أيام الرئيس جونسون.

وكانت العملية (A ٣٤) التي سبقت حادثة الخليج قد أظهرت اهتماماً أمريكياً بالمرتزقة

(٢٣) موسوعة السياسة، رئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ١٩٧٤)، ص ٤٠٤

الآسيويين. فلقد نشطت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أجل تجنيد عدد كبير من هؤلاء ومن غيرهم وأسست (مكتب الدراسة والمراقبة) التابع للجنرال هاركينز قائد القوات الأمريكية في فييتنام الجنوبية الذي وضعت الوكالة بامرته طائراتٍ وطيارين مرتزقة من شركة (إير أمريكا) التابعة للوكالة لتنفيذ أعمال استفزازية داخل فييتنام الشمالية. ولكن بدأ اليأس يدب إلى قادة الوكالة والبنّتاغون من احتمال أن يحصلوا على فرصة الضربة الكبيرة لفيتنام الشمالية نتيجة لتلك الأعمال

السرية التي ينفذها المرتزقة المأجورون كما جاء في مذكرة رفعها الجنرال ماكسويل تايلور في مطلع عام ١٩٦٤ ورد فيها (على الرغم من دعمنا وإسنادنا الأعمال السرية التي تنفذ ضد فييتنام الشمالية فإنه سيكون أمراً سخيلاً الاعتقاد أن تلك الأعمال سينجم عنها أمر حاسم، لذا يجب على الحكومة الاستعداد لتنفيذ أعمال أكثر جرأة كالقصف الجوي لأهداف

**وكالة المخابرات المركزية
الأمريكية تنشط دائماً من
أجل تجنيد عدد كبير من
المرتزقة، وعلى مستويات
مختلفة من الخبرات
والمؤهلات.**

رئيسية في فييتنام الشمالية) لذا وضمن مفردات الخطة (٣٤ أ) لاستخدام المرتزقة في أعمال أكثر خطورة واستفزازاً تمّ تحريك مجاميع منهم ليلة ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٤ لضرب أهداف فيتنامية شمالية، اضطرت معه قوات هانوي للرد، وتكرر العمل ليلة تالية أخرى حيث أعلن الرئيس جونسون أن فييتنام الشمالية اعتدت على مدمرتين أمريكيتين وبذا حصل الرئيس على ما يطمح إليه من تفويض بالقصف العنيف لهانوي ما كان له أن يحصل عليه لولا الزجّ بالمرتزقة الذين هيئتهم وكالة المخابرات المركزية في أعمال سرية استفزازية لا يخشى معها انكشافهم، فهم آسيويون وليسوا أمريكيان.

وقد كانت تلك الأساليب التوريطية تتم على أسس مفرقة أكثر رواجاً ونضجاً في زمن تولى هنري كسينجر مهام مستشار الأمن القومي وخاصة بعد إناطة وزارة الخارجية به. فما أن انتهت الحرب في فييتنام بهزيمة أمريكا عام ١٩٧٥ حتى افتعل الرجل قصة التدخل السوفيياتي في الشأن الأنغولي ولم يكن الأمر وقتذاك كما حاول تصويره، فأنغولا البلد المترع بأغلى أنواع الخامات والذي حولت البرتغال سكانه إلى مكائن مجّانية للعمل بالسخرة لا تكلف غير بعض الأغذية الرخيصة حتى وصل بها الأمر إلى تأجير حشود ضخمة من أبناء أنغولا لمن يحتاج إلى عمالة رخيصة. فالبطل كان في تلك الحقبة حديث الإستقلال تتنازع أمره حركات سياسية أنانية متناحرة، ماصنع الفرصة الذهبية للتدخل الأمريكي، خصوصاً مع وجود عناصر الإغراء على ذلك التدخل، وكان عنصر التنفيذ الميداني الأمريكي في الساحة الأنغولية هو روبرتو هولدن زعيم الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا وصهر الرئيس الزائيري موبوتو، والذي كان يجند المرتزقة بواسطة مكتب له في لندن إضافة إلى ماتمده به وكالة المخابرات المركزية وما يستطيع جمعه من عناصر محلية اعتادت على العمل بالسخرة أو بالأجرة للأجانب منذ زمن الاستعمار البرتغالي، وكان العنصر الثاني في الصراع الأنغولي المحلي هو جونياس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام وهو رجل النظام العنصري

لجنوب أفريقيا التي أمدته بعناصر مرتزقة محلية وأوروبية، وهاتان الحركتان ضد الحركة الشعبية - مبالا التي يقودها الشيوعي أوغستينو نيتو المدعوم سوفياتياً وكوبياً.

مشكلة المرتزقة المحليين (من المواطنين الانغوليون في هذا المثال) أنهم غير قادرين على تنفيذ أعمال ضخمة ذات نتائج استراتيجية ما لم ترافقهم عناصر أجنبية ذات قدرة عالية على الخلق والإبداع المتأتية من تدريب حصيف وخبرة متراكمة، والجنود الأمريكيين المتقاعدون الذين يبحثون عن مزيد من الموارد والأجور، هم الأصلح لمثل تلك المهمة، لذا وجدت المخابرات المركزية أن مرتزقة أمريكيين ومثلهم من بيض جنوب أفريقيا وبرتغاليين وغيرهم من جنسيات أوروبية قادرون على إدارة تلك الأعمال القذرة، وبخاصة أن المتقدمين لمثل هذا العمل من حملة تلك الجنسيات هم عناصر خدمت في جيوش متطورة وتدريب تدريباً راقياً ويعتمد عليها في الواجبات الخاصة إضافة إلى محاربين أفارقة سابقين ممن ساهموا في حرب بيافرا والكونغو وغيرهما وبخاصة أن الصحافة الأمريكية كانت تنشر إعلانات عن فرص للتطوع في صفوف المرتزقة برواتب مغرية مقدارها ١٢٠٠ دولار شهرياً (بأسعار عام ١٩٧٥) وكانت قاعدة سان دييغو البحرية الأمريكية هي نقطة التجمع والانطلاق للمرتزقة الذين أمنت وكالة المخابرات المركزية لإحدى دفعاته ٤٠٠ تذكرة سفر.

يقول توني هوجيس الذي كان مراسلاً للـ **أوبزرفر** والذي كان من أوائل الشهود على عمليات المرتزقة هناك أنه (شاهد عشية استقلال أنغولا في مطار بنغويلا حوالي ٥٠ جندياً يرتدون زي قوات جنوب أفريقيا وهم يرصفون صناديق الأسلحة، وأنه شاهد مرتزقة أمريكيين أجرى لقاء مع أحدهم وهو طيار سبق وأن عمل مع ذوي القبعات الخضراء في فيتنام)^(٢٤). وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بدأ رتل ضخ من المرتزقة المستأجرين من قبل وكالة المخابرات المركزية ممن درب في الغابون على غزو المدن الساحلية حيث اجتاحت موكاميدس ونوبيت وبنغويلا متجهين نحو العاصمة، ولكن الرتل مني بخسائر لاقدرة له على تحملها ففشل في مهمته وأن بعض عناصره أسروا وأن أحدهم وهو المرتزق البرتغالي يواكيم جوميز أولفيرا اعترف بأن رجل أعمال برتغالي اسمه بيرس كارفالهو قام بتجنيد مع عدد من الفنيين البرتغاليين وأنه نقل قبل الهجوم بثلاثة أشهر مع ٢٢ مرتزقاً من مواطنيه إلى معسكر قرب سالزبورج ثم إلى زائير، وفي كينشاسا سحبت جوازات سفرهم ووثائقهم الثبوتية وسلموا ووثائق تعود لأحدى المنظمات الانغولية المتناحرة، وكان باستقبالهم في مداخل أنغولا العقيد البرتغالي سانتوس كاسترو الذي زودهم ببنادق بلجيكية وبدلات خاصة بالمرتزقة^(٢٥). وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٧٦ قدم عدد من المرتزقة للمحاكمة من بينهم ٦ بريطانيين و٣ أمريكيين وقبرصي كان قد سرق كمية هائلة من الماس تقدر بأربعين مليون دولار، وعندما انتشر خبر الطريقة البشعة التي أعدم فيها المرتزقة على الرغم من جهود الرئيس الأمريكي

(٢٤) محمد شريف الجيوسي، **أنغولا** (بيروت): الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،

(١٩٧٧)، ص ٣٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

فورد ومملكة بريطانيا للرأفة بهم، فقد قرر بقية زملاء المهنة القذرة أن يغادروا أنغولا الشيوعية الصارمة فوراً. وبذا فقد فشل التدخل الأمريكي الذي وصفته جريدة الأهرام بالعمليات السرية (الأضخم منذ انتهاء التورط الأمريكي في جنوب شرقي آسيا)^(٢٦).

ولم تتوقف مغامرات المرتزقة وسماستهم في القارة المبتلاة في العقود التالية لعقد السبعينات من القرن المنصرم، فقد كان الفعل الجريء للمرتزق الايرلندي مايك المجنون الهادف إلى غزو سيشيل والذي مني بالفشل وفرار المجنون ورجاله مكتفين بالسلامة غنيمة في العقد التالي وتحديداً عام ١٩٨١ وأن محاولات مماثلة جرت مجدداً في جزر القمر وغيرها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ما يعني أن محاولة غزو غينيا الاستوائية في العام الماضي ليست مقطوعة الصلة بماضي المرتزقة الأسود وإنما ثمة سلسلة متواصلة قادت إلى تلك العملية الفاشلة.

سابعاً: الوزير المرتزق

إن ماضي الكيان الصهيوني مفعم بالشواهد على تأمين المرتزقة لمن يطلب حتى قبل الإعلان عن تشكيل ذلك الكيان كما مرّ بنا في موضع سابق، أما بعد تشكيله فقد كان يعتمد بشكل كبير على المرتزقة وتحديداً الطيارين المتقاعدين وبخاصة من ذوي النفس العنصري من أمريكا وغيرها، كونهم سيقاتلون بإخلاص مفترض وذلك عندما كان العرب يشكلون خطراً حقيقياً على هذا الكيان. ولكن بعد أن تفشت بين الصحاينة حالة الاطمئنان عقب حرب عام ١٩٧٣ وشعروا بأنهم سوف لن يضطروا إلى مواجهة حشد عسكري عربي محارب كالذي حصل في الحروب التي كانت حرب رمضان آخرها فقد اتجه قادته العسكريون إلى العمل كمرتزقة أجراء لدى من يدفع لهم أكثر من دول وحركات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، والمثال الأوضح والأكثر انكشافاً هو الجنرال رحبعام زئيفي الذي عينه شارون وزيراً للسياسة في حكومته وقتل في ١٧/١٠/٢٠٠١ على أيدي رجال المقاومة الفلسطينية.

فما أن أحيل الجنرال المذكور على التقاعد من الخدمة العسكرية سنة ١٩٧٦ حتى شدد الرحال إلى القارتين المبتليتتين بداء المرتزقة، ولكنه في الأكوادور لاقى سوء طالع الذي سبب له فضيحة سياسية كشفت حقيقة الكيان الصهيوني وقادته الذين يعدّ زئيفي نموذجاً لهم، ما حمل الحكومة الصهيونية على استدعائه وتعيينه في منصب ضمن قوات الاحتياط ما أتاح له فرصة إنشاء شبكات للدعارة والسمسرة تحولت إلى شبكة مافيا واسعة الانتشار لها فروع في الكثير من الوحدات العسكرية^(٢٧).

وفي الواقع فإن للصهاينة إرثاً مشيناً في مجال التعامل والمتاجرة بالمرتزقة، فما زال

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: حسن عبيد عيسى، «السجل الأسود لمجرم الحرب رحبعام زئيفي».

القادسية (بغداد)، ٢١/١٠/٢٠٠١.

الجيش الإسرائيلي يحتفظ بما تعدده ٧٣٦٥ مرتزقاً بين أفرادهِ وأنه يملك منظومة متقنة لاستقدام المرتزقة لزوجهم في كثير من الواجبات الحمايوية والتخريبية التي يستمتعون فيها بالقتل وإيقاع الخسائر بين المواطنين الفلسطينيين هادفاً إلى التخفيف عن كاهل قواتهِ العسكرية، وهو الأمر الذي فضحه العقيد المتقاعد اليعازر إسحاق الخبير العسكري والمحاضر في عدد من المعاهد العسكرية الإسرائيلية في كتاب ألفه وصدر حديثاً بعنوان: **المرتزقة في الجيش الإسرائيلي**^(٢٨) والذي كشف فيه عن أن الجيش الإسرائيلي اعتمد على هؤلاء المرتزقة منذ تأسيسه الرسمي في العام ١٩٤٨ عندما استقدم ٤٩٤ من المحاربين المتقاعدين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية ووضعوا تحت إشراف إسحاق بن باؤول مستشار رئيس الوزراء. وكان بن غوريون رئيس الوزراء الأسبق قد احتفى بمجموعة منهم عام ١٩٥٠ ومنحهم أعلى الأوسمة لخدماتهم المتميزة للكيان الصهيوني.

وزيادة على ذلك فقد خصصت لهم أبواب إنفاق خاصة بهم ضمن ميزانية الحرب الصهيونية بدأت بما يساوي ٣٥٠ ألف شيكل وصلت في زمن نتنياهو إلى سبعة ملايين ونصف المليون وبخاصة أن عهده شهد استقدام الكثير من الضباط السوفييات المتقاعدين ممن جندهم السمسار الكسندر يهودا الذي هاجر إلى الأرض المحتلة عام ١٩٩٢. فقد كان ذلك السمسار من الراغبين من الضباط الروس المتقاعدين من فئة الأعوان (من رتبة ملازم وحتى رتبة رائد) في العمل في إسرائيل براتب شهري يصل إلى عشرة آلاف دولار بينما يبلغ راتب الضباط الأعلى رتبة عشرين ألف دولار شهرياً عدا عن المكافآت الضخمة جداً لمن يقتل مقاوماً حيث تراوح المكافأة بين سبعة آلاف وثمانية وعشرين ألف دولار بحسب أهمية الضحية.

وبعد أن قلص باراك تلك الميزانية لعدم قناعته بهؤلاء الأجانب، عاد شارون لتوسيع مجالات استقدام أعداد جديدة منهم إذ بدأ ميزانية عام ٢٠٠٢ بتخصيص ستة ملايين لهم وهو مبلغ يزيد مرتين ونصفاً على ما كان في زمن سلفه، فالرجل معجب بسايتهم الشديدة ويفخر بتعطشهم لسفك أكبر قدر من الدماء التي يحفل الكتاب المذكور بشواهد مخزية ومؤلمة منها، فلقد تمت تجربتهم ميدانياً في شتى المعارك وبخاصة في جنوب لبنان والهجمات التي شهدتها الضفة الغربية وكان لهم في مجزرة جنين دور يחדش ضمير الإنسانية.

ثامناً: شركات المرتزقة

لاحظنا الاهتمام الأمريكي بالمرتزقة متمثلاً بالبنتاغون والمخابرات المركزية الأمريكية وكذلك وزارة الخارجية من الناحية السياسية، وأن ذلك الاهتمام مدعم بالتجارب على الرغم من وجود مواد عقابية في القانون الأمريكي تطبق على من يمارس هذه المهنة بأي شكل من الأشكال.

(٢٨) نشرت وكالة الأهرام للصحافة عرضاً للكتاب في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الإنترنت

< <http://www.palestine-info.info/arabic/index.shtml> > .

بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥، انظر:

فكما كانت بريطانيا قد شرّعت موادَّ تحرم العمل الارتزاقى كذلك كانت أمريكا، فالمادة العقابية ٩٥٩ من الباب ١٨ من القانون الأمريكي تنص على أن (أي شخص على التراب الأمريكي: إذا انخرط أو التزم بتأجير نفسه أو استدعى شخصاً آخرًا أو حرض غيره على الانخراط أو الالتزام بخدمة جيش أمير أو دولة أو محمية، أو منطقة أو شعب أجنبي كجندي أو قناص أو بحار على متن باخرة أو زورق حربي أو كان في طريقة إلى الحرب، يعاقب بألف دولار غرامة مالية كحد أقصى أو بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو بالعقوبتين معاً). نقول على الرغم من ذلك كُلّه فإن الاهتمام المخابراتي والسياسي بالمرتزقة المحليين أو الأجانب قد صنع تاريخاً أمريكياً حافلاً بالنشاط الارتزاقى في فييتنام وأنغولا وغيرها حتى جعل أمريكا تعتمد هذا السياق في عقيدتها القتالية. فهذه

الاهتمام الأمريكي المخابراتي والسياسي بالمرتزقة صنع تاريخاً أمريكياً حافلاً بالنشاط الارتزاقى، وأدخل هذا الأسلوب إلى ثنایا العقيدة القتالية.

كراسة العمليات للجيش الأمريكي (Operations FM 100-5) تتضمن تعليماتاً يخص استخدام تلك

العناصر والتنسيق معها بأسلوب مهذب إذ يطلق عليها اسماً فضفاضاً قابلاً للتطويع والتلاعب والتهديب بحسب الظروف هو (رجال العصابات) عندما يقول «وإذا تمكنت الولايات المتحدة من الاحتفاظ بالسيطرة على قوات العصابات بعد الارتباط بالقوات التقليدية فإن رجال العصابات قد يزدون من حجم القوات التقليدية».

وقد يساهم هؤلاء في العمليات القتالية أو يجرون الاستطلاع لإسناد القوات التقليدية^(٢٩) ربما كان هذا التعليم هو الأساس الذي انطلق منه بول ولفويتز عندما كان مساعداً لوزير الدفاع ليطالب الكونجرس بتخصيص مبلغ خمسمائة مليون دولار وذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٤ شارحاً أفكاره أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب وذلك بهدف إنشاء مليشيات صديقة في العالم للكشف عن الإرهابيين ما دعا بعض المسؤولين الأمريكيين إلى أن يلمحوا إلى إن مليشيات موجودة في العراق وأفغانستان والفلبين والقرن الأفريقي وربما في باكستان والقوقاز ستستفيد من ذلك المبلغ، وربما ستكون جاهزة للتعاون الميداني مع القوات الأمريكية على وفق ماتضمنته العقيدة القتالية للجيش الأمريكي التي أوردنا نصاً من أحد كراساتها، وبخاصة أن كُلّ المبالغ التي أنفقتها المخابرات المركزية على المليشيات الأفغانية المسماة تحالف الشمال التي سهلت الغزو الأمريكي لذلك البلد عام ٢٠٠١ لم يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات. أما خلال غزو العراق فقد كان التأسيس الأمريكي لعمل مماثل باستخدام المليشيات الكردية (البيشمركة) التي نستطيع تسميتها قوات الشمال أيضاً أسوة بتحالف الشمال الأفغاني، ما جعل قادة الأكراد العراقيين يتحججون لبقاء مليشياتهم بذريعة أنها ساهمت في تحرير العراق ربما برضا وموافقة أمريكا التي تريد استئجار بعض عناصر تلك المليشيا لتشكيل فرق سرية للاغتيالات داخل العراق بموجب خطة تسمى (خيار

(٢٩) كراسة العمليات للجيش الأمريكي، ترجمة عبد الجبار محمود شكري (بغداد: مديرية التطوير

السلفادور^(٣٠) لتشابه عملها مع ماقامت به المخابرات الأمريكية هناك بتوجيه من نيكروبنتي.

لذا فقد نشط سماسرة الحروب وتجار الموت في استثمار المحاربين السابقين من ذوي الروح المغامرة والتعطش إلى القتل وسفك الدماء ليشكلوا منهم ما أطلقت عليه نيويورك تايمز في أحد أعداد نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (جنود الظل). فكان الاستثمار الجديد بأسلوب حضاري ومهذب هذه المرة، فأسسوا لهذا الغرض شركات لتأمين المرتزقة لمن يطلب تحت تسميات ملمعة جعلت عملهم أكثر قبولاً من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، فهي شركات أمنية تؤمن حراساً أمنيين لمن يرغب في الحصول على حماية مقابل ثمن وضمن ذلك محاولة لرسم صورة جديدة لهؤلاء الوحوش البشرية بدلاً عن الصورة الراسخة في أذهان الناس.

وفي الحقيقة فإن تأسيس شركات للمرتزقة تحت واجهة (شركات أمنية) ليست جديدة، فإن من أوائل من عمل بهذا الاتجاه هو الضابط البريطاني المطرود من فرقة المظليين جون بانكس الذي فتح في البداية باراً صغيراً يقدم المشروبات علناً والمخدرات والدعارة سراً، ولكنه عندما لاحظ إن هذه المهنة لا تلبي طموحاته المالية والمغامراتية فقد عمد في مطلع العام ١٩٧٥ إلى تأسيس شركة باسم «المنظمة العالمية لخدمات الأمن» بحجة تأمين حراس وعناصر أمن تحت الطلب، واستأجر لهذه الغاية فندقاً في لندن ليكون مقراً ومأوى للمتطوعين من المرتزقة، ونشر إعلانات تدعو الراغبين في العمل من رجال القوات الخاصة السابقين للاتصال به، وكانت الرواتب المعروضة مغرية بحساب ذلك الوقت، فهي ٦٠٠ دولار للجندي وألفان للضابط. وفعلاً تقدم ٢٠٠ متطوع للعمل، إلا أن شجاراً حصل في الفندق بين العناصر المرتزقة أدى إلى تدخل الشرطة فأحبط المشروع. وربما في الفترة ذاتها كان المرتزق العالمي بوب دينار قد أسس شركة مماثلة أعلن عنها في إعلانات صحافية تقول «شركة ما وراء البحار للأمن والحماية تبحث عن كوادرات ذات خبرة وصحة جيدة وتهدف إلى تكوين جيش طلائعي»^(٣١).

لقد كانت فكرة تأسيس شركات بواجهات أمنية لتأمين عناصر أمن وحراسة وحماية عملية قانونية وشرعية وممكنة ما جعل تجار المرتزقة يلجأون إلى هذه الطريقة التموهية حتى صار العدد المثبت لتلك الشركات حالياً هو ١٠٠ شركة منها ٣٥ شركة تعمل على الأراضي الأمريكية وحدها وأغلب المتبقي شركات أوروبية وبعضها في دول آسيوية وأمريكية لاتينية وجنوب أفريقيا، تؤمن العمل (الشريف - كما تدعي) لعسكريين سابقين يرغبون في زيادة مواردهم المالية عن طريق العمل ضمن سقف خبراتهم وامكاناتهم البدنية والعقلية.

وبتقديرنا فإن تلك الإحصائية باتت قديمة بعد رواج سوق المرتزقة في العراق الذي استقطب حتى الآن بين ١٥ - ٢٠ ألف مرتزق، فالفرنسي جان فليب لافون الذي كان جندياً في البحرية الفرنسية وخدم كمرتزق في ساحل العاج وزائير وجزر القمر وكوسوفو، أسس شركة أمن فرنسية مستعجلة هي الأولى من نوعها في بغداد لتأمين المرتزقة استجابة للطلبات الكثيرة

(٣٠) التآخي (بغداد)، ٢١/٩/٢٠٠٤.

(٣١) الصافي سعيد، «مثلث الشياطين الاستوائي (الحلقة ٢)»، كل العرب، العدد ١٨٨ (نيسان/أبريل

على هذه العناصر وربما هي الشركة الأولى من نوعها التي تؤسس في العراق، وقد استأجر فيلا فخمة في العاصمة بغداد لتكون مقراً لشركته. إضافة إلى أن رجال الأعمال الكويتيين دخلوا على الخط كمتعهدي تأمين مرتزقة آسيويين لأغراض الشركات الأمريكية العاملة في العراق وفق ما نشرت الجزيرة نت. كُِّل هذا يجعلنا لا نقر الرقم المعلن عن عدد تلك الشركات الذي هو في تصاعد وازدهار وصفه كريستوفر بيس من شركة أرمورجوب الأمنية البريطانية بأنه أضخم انتشار لشركات الأمن الخاصة، حتى إن المرتزق الأمريكي أروين يصف العراق بأنه منجم ذهب، لذا سارع إلى التعهد بجلب العديد من راغبي التطوع للعمل في هذا المنجم.

ولقد فضح الكاتبان الفرنسيان بريغولي ودلاموت في كتابهما **البازار الكبير** ارتباطات تلك الشركات وحقيقتها عندما لفتا انتباه قرائهما إلى (أن ثمة اتجاهًا جديدًا يرمي إلى تحويل البنتاغون إلى مركز للمرتزقة. فقد أنشئت سلسلة من الشركات [الخاصة] مؤلفة بمعظمها من موظفين سابقين من البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية [سي أي أيه] تقوم بمهام التدريب العسكري والحماية والتفاوض في حالات الخطف لحساب دول صغيرة أو لحساب شركات كبرى في أي مكان في العالم يتعرض لأي نوع من أنواع الخطر، وهذه الشركات تقوم بكل ذلك باعتبارها شركات خاصة مع أنها تطلب دائماً موافقة الجهات الرسمية)^(٣٢).

وكان آخر الفضائح المثيرة لعناصر تلك الشركات المشبوهة الجريمة التأميرية التي قادها في أفريقيا مارك تاتشر نجل مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق. والقصة تبدأ في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ عندما تم إيقاف طائرة في هراري عاصمة زمبابوي وذلك لاكتشاف شحنة عسكرية مريبة على متنها وبصحبتها ٦٤ راكباً من جنسيات مختلفة يشبه في أمرهم ويحتمل أنهم من المرتزقة، وكان من بين مفردات الشحنة ملابس وتجهيزات عسكرية بعلامات وشارات غريبة عن المنطقة جعلت منها موضع شبهة. ادعى الركاب المشبوهون أنهم ذاهبون إلى الكونغو الديمقراطية للعمل حراساً لبعض مناجمها.

كانت الطائرة مسجلة في الولايات المتحدة. وعندما انتشر الخبر أعلنت جنوب أفريقيا أن الطائرة المعنية كانت قد انطلقت من أحد مطاراتها بشكل غير مشروع ومن دون إذن. وسرعان ما أنكرت الولايات المتحدة أية علاقة لها بالطائرة. أعقب ذلك اعتراف غينيا الاستوائية بأنها كانت قد ألقت القبض على ١٥ مرتزقاً من جنسيات مختلفة في الأسبوع السابق للحادث، وورد في الاعتراف احتمال كون أولئك الخمسة عشر مرتزقاً مقدماً لهؤلاء القادمين بالطائرة المذكورة. وتبين فيما بعد أن المرتزقة الملقى القبض عليهم هم ثمانية من جنوب أفريقيا وستة أرمينيين بقيادة الجنوب أفريقي نيك دو توا الذي اعترف بأن المعارض الغيني الاستوائي سيفيرو موتو الذي شكل حكومة في المنفى في مدريد كلفه باختطاف رئيس البلاد. ومولت المحاولة من قبل رجلي الأعمال المقيمين في بريطانيا البريطاني غريغ ويلز واللبناني إليي خليل.

حاولت أمريكا عقب هذا الاعتراف التنصل مجدداً من الموضوع بحجة عدم وجود علم

(٣٢) انظر عرض ماري الأشقر لكتاب **البازار الكبير** في: الدستور ٢١/٦/٢٠٠٣، ص ٨.

مسبق بالقضية لديها. زاد الأمر أهمية عندما اعترفت الحكومة الغينية في اليوم التالي بأن المجموعة الملقى القبض عليها كانت مكلفة باختطاف رئيسها تيودور أوبنيانغ نغيما المالكث في السلطة منذ عام ١٩٧٩. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ جرى توقيف مارك تاتشر ابن رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق مارغريت تاتشر قرب كيب تاون لتبوت ضلوعه بحركة انقلابية خطط لتنفيذها في غينيا الاستوائية وتنفذ بواسطة جماعة من المرتزقة.

تاسعاً: الساحة العراقية

كان العراقيون المفعمون رغبةً في الإطلاع والثقافة، يعرفون أن المرتزقة يعيشون في القارة الأفريقية فساداً ويقومون بأعمال الغزو لدول وينفذون انقلابات في بعضها وإنهم خدموا الحركات الانفصالية في جنوب السودان واليمن وأن مرتزقة عراقيين أُجِروا عملوا إلى جانب التيارات (الاثوريين) في جيش مرتزق شكلته بريطانيا في الربع الأول من القرن الماضي اسمه جيش اللفي كما مرّ بنا، وقلة منهم يعرف إن مرتزقة عالميين كانوا قد وصلوا العراق لخدموا حركة الانفصال في الشمال المدعومة خارجياً وأن المرتزق العالمي السئ الصيت بوب دينار كان هنا بين جبال شمال العراق يدرب عناصر من المرتزقة العالميين والمحليين ليحقق الرغبات الأمريكية والإسرائيلية في تقسيم العراق، ولكنه لم يمكث في شمال العراق غير أربعة أشهر^(٣٣)، فقد وقعت اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ لنتهي ذلك التمرد الانفصالي.

الآن وقد وقع الغزو فقد فوجئ الناس هنا بوجود عمالة أجنبية في بلد تدمر البطالة تركيبته الاجتماعية، وقد جرى اختطاف بعض هؤلاء الأجانب الذين يدعون أنهم جاؤوا إلى العراق بهدف العمل لتأمين معيشة عيالهم، وأن بعضهم قتل من دون أن يعلن الخاطفون مطالب محددة لاطلاق سراحهم. فماذا يفعل هؤلاء الأجراء في بلد أغلب سكانه عاطلون عن العمل، وهل يعقل أن البلد الذي تهرب كوادره العلمية يستهوي العمالة الأجنبية؟.

لقد كان من أوائل المخطوفين وفق تلك الصفة أربعة مرتزقة أمريكيان من شركة (بلاكووتر) خطفوا في الفلوجة وهناك قتلوا وسحلت جثثهم وعلقت فوق جسر المدينة قبل أن تضرم فيها النار، وحاول باتريك توهي مدير الشركة تحميل الشرطة العراقية المسؤولية لتجنب مطالبة أهالي المرتزقة القتل بتعويضات. وكذلك المرتزق الإيطالي فابريزو كواتروتشي الذي خُطف وأُعدم في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بعد أن تبين أنه من العناصر المرتزقة جاء ببيع خدمات القتل مقابل ثمن. وقد أحصت وكالة رويترز للأنباء قتل المرتزقة في العراق منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وحتى قرابة عام لاحق فكان العدد ١٥١ مرتزقاً. ما جعل الموضوع محط متابعة وتعقيب، فهو ذو معنى خطير أن يعود المرتزقة للعمل رسمياً في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأن عملية القتل والملاحقة بالنيران والخطف مستمرة بل في تصاعد فقد استُهدف فندقا

(٣٣) سعيد، «مثلث الشياطين الاستوائي (الحلقة ٢)»، ص ٣١.

شيراتون وبغداد الدوليان بقنابر الهاون يوم ١٧/٤/٢٠٠٤ وكان الفندقان مقرين لإقامة المرتزقة الأجانب العاملين لدى سلطة الاحتلال وأن أحد ضباط شرطة نظام جنوب أفريقيا العنصري وهو المرتزق (كوفوت) كان قد قتل أمام فندق بغداد في مطلع العام ٢٠٠٤، وبالمناسبة فإن حماية بول بريمر رئيس سلطة التحالف كانت منوطة بالمرتزقة وكان الرجل سخياً مع المرتزقة إذ إنَّ العقد الذي أبرمه معهم لحمايته وحماية المنطقة الخضراء كلف الخزينة العراقية مائة مليون دولار فقط، وأنه وسلطته ساهموا في تمكين شركات المرتزقة الأمريكية من سرقة أموال الشعب العراقي عن طريق الاحتيال والتزوير كما سنفصل ذلك.

لقد كانت حماية بول بريمر رئيس سلطة التحالف منوطة بالمرتزقة الذين كلف العقد معهم مائة مليون دولار ذهبت إلى أصحاب شركات المرتزقة الأمريكية.

وضمن مسلسل قتل المرتزقة من قبل رجال المقاومة فقد قتل مجموعة من الحراس الأمنيين النيباليين. وفي مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ جرى خطف ثلاثة مرتزقة مقدونيين تابعين لشركة سوفان الأمريكية. بينما تحدث البريطاني جوف هاريس لهيئة الإذاعة البريطانية موضحاً أنَّه فوجئ بسماع نبأ مقتل ابنه أندرو في العراق وهو جندي مُسَرَّحٌ من الجيش، وهو (أي الاب) مندهش من وجود ابنه هناك. بينما استهدف كمين للمقاومة قافلة للمرتزقة قرب السفارة الإيرانية يوم ٥/٧/٢٠٠٥ وهي تقع على طريق تسلكه قوافل المرتزقة في الدخول والخروج إلى المنطقة الخضراء من الباب القريب على جسر الجمهورية، تمَّ التأكد أن سيارة من سيارات القافلة أصيبت. وفي حادث آخر أعلن أن عنصراً أمنياً يابانياً يدعى كيهيكو سايتو الذي يعمل في خدمة شركة مرتزقة، خطف ثم قتل والذي قالت عنه رويترز أنه مرتزق سابق في الفرقة الفرنسية الأجنبية^(٣٤).

ولا عجب فقد نشرت وكالة الأنباء الفرنسية تقريراً في ٢٣/٢/٢٠٠٤ أعده مراسلها في بغداد يفيد بأن شركات الأمن العالمية التي انتشرت فروعها في بغداد مؤخراً ينتشر فيها أعضاء الفرقة الأجنبية الفرنسية ذات السجل المشبوه، وأن معد التقرير التقى بالعديد من هؤلاء المرتزقة وبينهم مرتزقة صربيون من مليشيا (فرقة النسور البيضاء) الصربية وهندوس مسرحون من الجيش البريطاني وشرطيون من نظام جنوب أفريقيا العنصري البائد توصلنا إلى معرفة مقتل بعضهم ومنهم هرمان بريتوريوس الذي كان يخدم شركة أمن أمريكية وقتل بنيران كمين قرب الموصل، وآخر انفجر تحته لغم قرب الفلوجة في أيار/مايو ٢٠٠٤ عندما كان يقوم بواجب الحماية لشخصية عراقية مهمة، وثالث كان يحرس مكاناً معيناً في ميناء البصرة فأردته طلقات مقاوم قتيلاً، بينما أرسل مقاوم انتحاري مرتزقاً آخر إلى مصيره بتفجير في بغداد.

يدلُّ هذا الاستعراض المبتسر لبعض العمليات التي استهدفت العناصر المرتزقة في

(٣٤) انظر التقرير منشوراً في: النَّأخِي، ١٢/٥/٢٠٠٥.

العراق أنهم مرصودون من قبل رجال المقاومة وأن القتل يطالهم إلى درجة إن بعضهم قطع تذكرة سفر للعراق من غير تفكير بالعودة إلى بلاده على حدّ تعبير وكالة رويترز عندما خرج محرر لها من حوار مع المرتزق الجنوب أفريقي هرمان بريتوريوس قبل أن تصدق نبوءته فيقتل في العراق. أما على مستوى شركات المرتزقة ومشاكلها فإن اضطرابها إلى دفع تعويضات ضخمة للمرتزق القتل زاد من مشاكل البعض منها مادعاها إلى مغادرة العراق، وأن خمساً منها قامت بتصفية جميع أعمالها هنا وعادت إلى بلدانها قبل حلول العام الحالي، وآخرها ضمن تلك الحقة كانت: كومبانيا الرومانية وأكزيوتيف أوف كومس الجنوب أفريقية وساند لين البريطانية^(٣٥).

وبسابقة فريدة قدم ريتشارد باوتشر تعازيه إلى عائلتي اثنين من المرتزقة قتلا بانفجار قنبلة ألقيت على سيارتهما على طريق بغداد - الحلة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ بينما أصيب ثالث بجروح، وأكد باوتشر أن الثلاثة من العاملين في شركة بلاك ووتر التي تقوم بحماية الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق، وعدّ باوتشر قتلتهما (باسم الحرية). ويقودنا ذلك إلى تصرف رسمي مهذب آخر مع أولئك المرتزقة إلى الحدّ الذي جعل رئاسة الأركان البريطانية تجد صعوبة في إلزام الجنود والضباط البريطانيين بالبقاء في الجيش وعدم تقديم الاستقالات تمهيداً للالتحاق بشركات المرتزقة العاملة في العراق، وبخاصة أن المرتزق المتطوع في صفوف شركات الأمن الخاص العاملة في العراق مثل كروول، وكونترول ريسكس، وأرمود سيكيوريتي يتقاضى ١٤ ألف جنيه إسترليني شهرياً (قرابة ٢٠ ألف يورو) بينما يتقاضى المنتسب للقوات البريطانية قرابة ألفي دولار (حوالي ٣ آلاف يورو) لذا فإن بعض القيادات كقيادة القوات الخاصة لم تجد غير أن تغازل الراغبين في مغادرة مواقعهم العسكرية للعمل في تلك الشركات من باب أن بقاءهم في الجيش هو خدمة في مصلحة الجميع وبهذه النغمة خاطبت قرابة ٣٠٠ جندي لسحب استقالاتهم.

وبخبر مفاجئ في حينه، تبين أن وزير التخطيط في الحكومة الموقته المغادرة تعرض للاغتيال مساء يوم ٩/٣/٢٠٠٥، وأن أفراد المجموعة التي نفذت العملية حسب بيان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي كانوا قد لاحقوا واعترضوا مكعب الوزير ثم أطلقوا النار فقتلوا اثنين من أفراد حمايته وأصابوا ثالثاً وإنهم (استخدموا أسلحة متطورة وإنهم ذوو مهارة عالية في التصويب فيما كان العتاد المستخدم من النوع المحرّم الذي له تأثيرات تختلف عن تأثيرات الاعتدة العادية) وقد لاحظ رجال حماية الوزير أن المجموعة كانت تجري اتصالات لاسلكية بين عناصرها الموزعين على سيارتين. لقد تبين أن أولئك العناصر هم من الأجانب المتقدمين كعناصر أمن.

وعقب حادث استهداف الوزير الحافظ بشهر شوهده رتل مكون من أربع سيارات تحمل أجانب مسلحين فتح أفراد النار على سيارة من نوع رينو قرب جسر السنك كانت تقل شخصين، وسارعت الشرطة العراقية التي حضرت متأخرة كعادتها ما سهل هروب المرتزقة،

لنقل الرجلين المصابين بإصابات خطيرة إلى المستشفى ليُسجل الحادث ضدّ مجهول وربما اتهمت المقاومة العراقية بارتكابه.

لقد تعرض كثير من المواطنين الأمنيين إلى هجمات من قوافل سيارات يقودها المرتزقة الأجانب، ففي شباط / فبراير ٢٠٠٤ اضطرت شركة ستيل الأمريكية للاعتراف بأن عناصرها من المرتزقة قتلوا عراقيين في ضاحية غرب بغداد بحجة الدفاع عن النفس. ولم يفتح تحقيق وطني في الحادث، ألا يكفي أن تلك الشركة الأمريكية (ستيل) كانت مسؤولة عن حماية الرئيس الهايتي السابق أرسيتيد هي التي وصفت الحادث بالدفاع عن النفس؟ (يشاع أن تلك الشركة رفعت حمايتها عن الرئيس المذكور بإيعاز من السفارة الأمريكية هناك في لحظة مقررّة ما مكن قوة خاصة من مدهامته ونقله بطائرة خاصة إلى المنفى)^(٣٦).

أما مكانة المرتزقة في العراق فإنهم يتمتعون بحظوة فريدة من نوعها وبخاصة من قبل القوات الأمريكية التي تخطط لإناطة دور مهم برجالها الأجراء، وليس أدل على ذلك سوى تأبين باوتشر لقتلاهم. فثمة مرتزق صربي لم يكن يحمل أكثر من رتبة جندي قناص في صربيا يدعى (ميشا) منحتة القوات الأمريكية شارة خاصة يعدّ بموجبها حاملاً لرتبة عقيد ويتمتع بصلاحيات تلك الرتبة عند ترده على معسكرات الجيش الأمريكي، وأنه بطريقة أو بأخرى استحوذ على سيارتين فاخرتين أحدهما بورش والأخرى فيراري كانتا لعدي ابن الرئيس السابق وهو يشاهد في شوارع بغداد يتجول بواسطتها. ترى أي نوع من الخدمات الدموية قدم هذا المرتزق ليحظى بهذا التكريم المتميز؟. أما الحكومة البريطانية التي تعاني نزيفاً في بعض مفاصل قواتها العسكرية من جراء تسرب عناصرها نحو شركات المرتزقة العاملة في العراق كما مرّ بنا، فإنها على الرغم من التصريحات المعلنة المضادة للعمل الارتزاقى بشكليه القديم والجديد رأّت أن من الأسلم لبعثتها الدبلوماسية في بغداد إناطة حمايتها بشركات المرتزقة، ولهذا السبب فقد خصصت ١٥ مليون جنيه إسترليني لتأمين تلك الحماية.

الآن وبعد المصير الغامض للسفير المصري واختطاف اثنين من البعثة الدبلوماسية الجزائرية في بغداد واحتمال تصفيتهما، وجرح القائم بالأعمال البحريني ومقتل سكرتير في السفارة الإيرانية وغير ذلك من أعمال تعرضت لها سفارات أخرى كالتركية والإيطالية وسواها، وفي ضوء لجوء بريطانيا إلى التعاقد المجزي مع شركات المرتزقة طلباً للحماية على الرغم من أنها صاحبة ثاني أكبر وجود عسكري في العراق.. يمكن تصور رواج جديدٍ واسعٍ لهذه التجارة القذرة في العراق.

ولكن إذا ما علمنا أن إحدى شركات المرتزقة وهي شركة آرينس للأمن كانت مسؤولة عن تأمين الحماية لخطوط أنابيب النفط بموجب عقد موقع مع وزارة النفط العراقية، فلنا أن نتساءل باتجاهين، الأول ماذا حققت تلك الشركة من أمن لتلك الخطوط التي ما انفكت تقصف باستمرار؟ والثاني ألم يكن جديراً بالحكومة تأليف قوة عراقية لحماية تلك الأنابيب وبخاصة

أن الراتب الشهري للجندي أو الشرطي العراقي لا يتعدى أربعمائة دولار شهرياً، ففي ذلك استقطاب للأيدي العاملة عن العمل واقتصاد في هدر ثرواتها، إضافةً إلى تخليص البلد من شرذم أعنى المجرمين الدوليين الذين لا يصمد أمامهم أي رادع قانوني أو أخلاقي؟.

وبالفعل فقد تحوّل العراق إلى كنز ثمين لهؤلاء المجرمين والمطلوبين عالمياً الذين لو كشفت أسماؤهم الحقيقية للانتربول لسارع لإلقاء القبض على أغلبهم. فالمرتزق الذي كان في بلاده يلجأ إلى الاستدانة ليعيش صار هنا يتقاضى مبالغ طائلة (بعضهم ممن تولى حماية الشخصيات المهمة يتقاضى ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ دولار يومياً) ولكنهم لم يكتفوا بكل تلك الامتيازات المالية التي لا يحظى بها وزراء بلدانهم، وإنما أسسوا عصابات للجريمة المنظمة في بلد غاب فيه القانون، وانشغل فيه رجال الحكومة بالحصول على المغام فنسوا الأمن ومستلزمات العيش الكريم للمواطن، حتّى إن بعض المجرمين الصرب الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية، والمتسترين في العراق بأسماء مزيفة ضمن صفوف شركات المرتزقة، ومجرمي شرطة نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا وغيرهم، مارسوا تجارة المخدرات والرقيق الأبيض وإدارة بيوت الدعارة، وأنهم أنشأوا شبكات (طبية) تقوم باختطاف الأشخاص وبخاصة الأطفال لاستئصال الأعضاء البشرية المطلوبة طبياً مثل الكلى والكبد وقرنية العين وأعضاء أخرى للمتاجرة بها، وأن بعضهم مهر في تجارة الآثار الثمينة لبلاد الرافدين^(٣٧).

وتوثيقاً لذلك فإن إياد علاوي عندما كان يرأس الحكومة الموقته طلب من جاك سترو وزير خارجية بريطانيا (الذي سيتعاقد مع المرتزقة) مساعدة حكومته في إيجاد وسائل للجم هؤلاء المرتزقة كما نشرت جريدة **تايمز** في ٢٨/٨/٢٠٠٤ ما حمل سترو كما تنقل الجريدة على عرض الأمر على حكومته مقترحاً إيجاد ضوابط للسيطرة على هؤلاء المرتزقة، فالامر ليس سهلاً كما بينت تايمز بالنسبة لأعداد هائلة من المرتزقة لا تستطيع الحكومة العراقية أن تقف على حقيقتها، ذاكرة أن رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي لمّح في وقت سابق إلى أن عدد هؤلاء المرتزقة الذين سينتشرون في العراق قد يصل إلى مائة ألف^(٣٨) مرتزق خلال سنة لاحقة، لحماية المصالح الاقتصادية والدبلوماسية ورجال الأعمال، ولتحرير قوات التحالف من تلك الالتزامات، وهو ما قدمنا له بان القوات الأمريكية تأمل في إناطة مهام خطيرة في العراق بالمرتزقة. ولتدفع خزينة العراق ما خزنت من مال لاعمار البلد هبة لهؤلاء المرتزقة وليصبح البلد على كَف عفريت لا يعلم إلا الله أين سيذهب به وماذا يراد له.

أما الرسميون العراقيون «أغلبهم محوط بعناصر من المرتزقة الأجانب لتأمين حمايته الشخصية» فإنهم يحاولون التقليل من الرقم الأمريكي إذ أعلن عدنان الأسدي وكيل وزير الداخلية في الحكومة الموقته أن عدد المرتزقة الذين أسماهم عناصر الأمن في الشركات الخاصة يبلغ خمسين ألفاً ينتظمون في ٦٠ شركة أجنبية، معترفاً أن ذلك «جيش كبير، وهو الثمن الذي

(٣٧) انظر: **التأخي**، ٢٥/٤/٢٠٠٤.

(٣٨) **التأخي**، ١/٩/٢٠٠٤.

ندفعه للاحتلال^(٣٩). فعندما قدر بيتر سنجر الباحث في معهد بروكنز والخبير بشؤون المرتزقة والذي سبق له أن ألف كتاباً بعنوان: **مقاتلو الشركات: ظهور الجيوش الخاصة** عدد المرتزقة العاملين في العراق بعشرين ألف مرتزق تابعين لخمس وعشرين شركة أجنبية قال عنه «في العراق اليوم أكبر جيش مرتزقة في التاريخ»^(٤٠) فما بالك بخمسين ألفاً والرقم مرشح لأن يصل إلى ١٠٠ ألف؟. وتقول جريدة **الحياة** «إن نحو ٥٠٠ فتاة تعمل مع هؤلاء المرتزقة في العراق في أوضاع شاذة وغير مطمئنة» وبيّنت الجريدة أن فرقاً تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية هي التي تسيطر عليهم وتشرف على تعيينهم واستقدامهم وأماكن وجودهم وسكنهم^(٤١). وعن ضوابط عمل هذه العصابات فإن ريتشارد فيننغ مدير شركة كونترول ريسكس غروب التي تنتشر في ١٣٠ بلداً منها العراق يقول مجاملاً مطمئناً «ليس هناك تشريع دولي وربما سنحتاج إلى مثل هذا الإجراء».

يثبت التاريخ المعاصر أن كل الدول الأفريقية التي وقعت تحت الاحتلال، إنما احتلت بواسطة مئات من المرتزقة.

فالتاريخ الأفريقي المعاصر يثبت إن كل الدول الأفريقية التي كانت لها أنظمة وجيوش وكيانات راسخة احتلت بواسطة مئات من المرتزقة الأجراء، وأن بوب دينار وشتينر وبانكس وغيرهم لم يكونوا يملكون غير أعداد قليلة من المرتزقة غيروا بواسطتهم وجه تاريخ دول كاملة بل قارةً بمجملها، فكيف بالعراق الذي ليس فيه أية منظومة وطنية للأمن متكاملة يعيث فيه مائة ألف مرتزق فساداً ويتحكمون بموارده ومقدراته؟ إلى هنا وقبل أن نغادر المسألة العراقية ثمة أمر جدير بالمناقشة، ألا وهو التلاعب بمقدرات الشعب العراقي وسرقتها من قبل هؤلاء المجرمين المحترفين وبخاصة الأمريكيان منهم سواء بمساعدة محلية أو بدونها. فلقد ثبت قيام أصحاب بعض تلك الشركات بالتحايل والتدليس وسرقة أموال الشعب العراقي بطرق فنية وأساليب متقنة. فمثلاً لو استحضرنا قضية التحايل التي أثّرت ضد شركة كوستر باتلز الأمريكية للمقاولات الأمنية التي تتخذ من رود أيلاند مقراً والتي أناط بها بول بريمر خلال إشرافه منصب الحاكم الأمريكي في العراق مهمة حماية مطار بغداد إضافة إلى مهمة أخرى تتعلق بالتموين والنقل وعقود أخرى أقل أهمية، فقد ثبت لاحقاً إن الشركة كانت تعمل بأساليب احتيالية تمكنت من خلالها من سرقة مليارات الدولارات من قوت الشعب العراقي ما دعا إلى إقامة دعوى ضدها في المحاكم الأمريكية بموجب قانون «مزاعم الاحتلال» الأمريكي من قبل موظفين في تلك السلطة حاولوا ردّ اتهامات نحوهم بالتحايل. ولكن القضاء الأمريكي الذي يجيد اختلاق المبررات لمثل تلك الحالات طالما إن المستفيد أمريكي وجد ما يبرر عرقلة للقضية من خلال إثارة تساؤل رئيسي أثّر في المحكمة الفيدرالية الأمريكية حول القضية بخصوص الصفة القانونية لسلطة الاحتلال التي كان يرأسها بريمر والتي هي الجهة التي وقع عليها النصب والاحتيايل، وما إذا

(٣٩) انظر تصريحاته منشورة في: **الشرق الأوسط**، ١٨/١/٢٠٠٥، ص ١.

(٤٠) **الشاهد**، ٦/٥/٢٠٠٤.

(٤١) **حليم الأعرجي**، «المرتزقة في العراق ظاهرة أمنية مرشحة للتوسع»، **الحياة**، ٢٦/٤/٢٠٠٤.

كانت تلك السلطة خاضعة للقانون الأمريكي من عدمه، ما حفز محامي الشركة جون بويزي على مطالبة المحكمة برفض الدعوى كونها تحتوي على خلل بشكل شديد، فالضحية هنا سلطة التحالف وليس الحكومة الأمريكية التي لا ينطبق عليها القانون الأمريكي، إضافةً إلى ادعائه أن مقيمي الدعوى لهم مصالح معينة كونهم نافسوا الشركة في بعض مكاسبها (!). لذا فإن تأجيل النظر بالقضية الذي أعلن يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ ربما كان الخطوة الأولى نحو غلقها لصالح الشركة التي كانت تتقاضى جزءاً من عمولتها نفطاً عراقياً خاماً مع أنها كانت تقوم بحماية الجنود والقوات الأمريكية في مطار بغداد وتؤمن حماية قوافل إمداد تلك القوات. لاحظ أنها شركة أمريكية وتؤمن الحماية للأمريكان وقامت بالتعاقد مع الأمريكان وتحاللت عليهم، والضحية الحقيقية في كل هذا النصب والاحتيال هو الشعب العراقي المغيب عن العملية تماماً وثرواته المهدورة.

إن التاريخ المريب لهذه الشركة يوضح طبيعة تلك الشركات التي تتمتع بدعم وحماية أمريكية ملموسة، فهي أسست قبيل غزو العراق من قبل ضابطين متقاعدين هما سكوت كوستر ومايك باتلز اللذين لم يكونا وقت تأسيس الشركة يملكان من المال والخبرة ما يكفي للنهوض بها. وحالما توجهوا إلى العراق خلال فترة الفوضى التي أعقبت الغزو فقد انفتحت امامهما كل أبواب الثراء، إذ رست عليهما مجموعة من العقود التي غيرت حالهما وجعلتهما يقفزان فوراً إلى مصاف الأغنياء، الأمر الذي شجعهما على الدخول في مجالات أوسع منها المساهمة في تقديم العون لتسهيل عملية تغيير العملة العراقية القديمة بالعملة الحالية، ونظراً إلى الرغبة السريعة في الكسب الأوسع فقد اتضح أن الرجلين فتحا مكاتب لشركات وهمية في العراق وقدموا إيصالات ووثائق مزورة تمكنا بموجبها من سرقة ثروات عراقية تبلغ مليارات من الدولارات.

وخلاف ذلك فإنه عندما يكون المتضرر من تحايل الشركات أو تقصيرها في العمل طرفاً أمريكياً فإن الكونجرس يعقد جلسات خاصة لمتابعة الأمر كما حصل مع إحدى شركات المرتزقة، وهي شركة إيجس للخدمات الدفاعية المتحدة والتي تضمّن التقرير الفصلي للمفتش الأمريكي المختص بإعادة اعمار العراق (Sigir) والصادر في ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ ملاحظات سلبية عنها. فقرّر الكونجرس في مطلع تموز/ يوليو ٢٠٠٥ بأن الشركة مقصرة، فهي لم توفر أفضل مستلزمات الحماية والأمن لموظفي الإدارة والمتعهدين والمقاولين الأمريكيين كما يتضمن العقد.

عاشراً: نمط آخر في أفغانستان

كنا قد لحنا خلال التطرق إلى محاولة بول ولفوويتز الحصول على تخصيصات مالية لإنشاء شبكات من المليشيات المرتزقة إلى وجود فعلي لعناصر من المرتزقة في دول عديدة منها أفغانستان، وتلك هي فضيحة الأمريكان الثلاثة الذين عثر عليهم في أفغانستان يديرون سجنًا خاصاً هو دليل على أن بإمكان هؤلاء المرتزقة المجرمين الحصول على مخابئ يمارسون فيها

جرائمهم بحق الإنسانية، فهؤلاء، وهم جوناثان أديما وبرنت بينيت وادوارد كالا بالو، كانوا يقومون باحتجاز وتعذيب مواطنين أفغان في العاصمة الأفغانية كابل وربما مارسوا الحصول على أعضاء بشرية من ضحاياهم للمتاجرة بها، وبذا فإن نمطاً جديداً مثيراً من المرتزقة الجدد يظهر مثيراً لكثير من الدهشة والتساؤلات.

والادهى أنهم أدعوا أن لهم ارتباطاً بوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد كما ورد في إفادة أديما يوم ٢١/٧/٢٠٠٤، وبصرف النظر عن إنكار هذا الوزير المفعم بالسادية والذي ينضح كذباً، فإن قيادة القوات الأمريكية في أفغانستان اعترفت في ما بعد أنها تسلمت في وقت سابق مواطناً أفغانياً من أديما كان يحتجزه في سجنه الخاص. لقد استفز نبأ قيام هؤلاء المرتزقة بتعذيب سجناء منظمة الصليب الأحمر الدولي ما دعا كلود فوالا أحد خبراء المنظمة لأن يطالب بمعاقبة هؤلاء المرتزقة عن هذا الفعل الإجرامي، ولكنه سكت ولم يسمع له ما يعزز طلبه الإنساني منذ العام الماضي.

حادي عشر: عالمية المشكل

ليس العراق وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية هي الساحة الأكثر بروزاً والاكتف نشاطاً لعمل عصابات المجرمين المأجورين المتمثلة بالمرتزقة سواء القدامى منهم أو الجدد الذين أخذ عملهم يقترب من تسامح وقبول الصيغ القانونية بعدما انتظموا في شركات مصرح بعملها وفق تلك النصوص. فالمشكلة عالمية، وأن استخدامهم بالشكل الحالي في العراق وأفغانستان جديد وكأنه قفز من أفريقيا ليطل هذين البلدين، بمعنى أنه سيطل بلداناً أخرى وسيقضي على المزيد من الأبرياء على أيدي هؤلاء القتل المأجورين.

لهذا السبب ولغيره سارع معهد الدراسات الدولية العليا الذي يتخذ من جنيف مقراً له، إلى إجراء دراسة توصّل من خلالها إلى أن ما بين ٨٠ - ١٠٨ آلاف إنسان قتل خلال سنة ٢٠٠٣ بواسطة الأسلحة الفردية والخفيفة، وأن ٩٠ بالمئة من هؤلاء الضحايا قضوا بسبب صراعات مسلحة. ومع تحفظنا عن تلك الأرقام، إن إنها بكاملها أقل مما خسره العراقيون وحدهم خلال ذلك العام، ولكننا نرى فيه على قصوره، جهداً إنسانياً طيباً.

بضوء ذلك ولما كان العدد المقدر للأسلحة الفردية والخفيفة المتداولة بين أيدي الناس الآن تزيد على ٦٠٠ مليون قطعة سلاح، فإن الحكومة السويسرية عمدت في ١٥/٧/٢٠٠٥ إلى تقديم مشروع قانون دولي مقترح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحد من تداول تلك الأسلحة وتحجيم الكمية المتداولة منها بين بني الإنسان عن طريق إتاحة الفرصة لتتبع أثرها ومعرفة أماكن وجودها ومنع تهريبها أملاً في الحد من هدر أرواح الأبرياء. فهل ذلك القانون في ما لو شُرّع، وبفرض أن الولايات المتحدة التي سيكون ممثلاً في المنظمة الدولية الرجل الأكثر عدوانية (بولتن) ستوافق عليه، سيتمكن من الحيلولة دون حصول عصابات المرتزقة على الأسلحة الفتاكة التي توجهها للأبرياء بقصد

الاستمتاع بقتلهم وبخاصة أن تلك العصابات صارت شركات مرخصاً لها بالعمل العسكري وحياسة وتداول الأسلحة الحديثة والمتطورة التي كان بعضها قد وجه إلى وزير التخطيط العراقي السابق؟

لقد كانت الأمم المتحدة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين سبابة في بحث أمر هذه الآفة الفتاكة التي تعيث في الأرض فساداً. فالمنظمة التي كانت قد أصدرت قراراً عن الجمعية العامة في العام ٢٠٠٢ بخصوص المرتزقة، عقدت ثلاثة اجتماعات في مقرها الأوروبي في جنيف بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤ حضرتها المقررة الخاصة لحقوق الإنسان (شيسستا شميم) مع فريق مكون من أحد عشر خبيراً وهدفها وضع ضوابط وإجراءات تنفذ من قبل الدول الأعضاء لمراقبة الأنشطة التخريبية والهدامة للمرتزقة، بما يكفل صيانة وضمن حقوق الإنسان في محيط عمل هؤلاء، على الرغم من أن الشركات المرتزقة تحاول إظهار أن مرتزقتها ليسوا من النوع التقليدي الذي كان يلحق الضرر بحقوق الإنسان وكرامة مواطني الدول التي يعملون فيها، وأن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عين إنريك باليسترورس لبحث هذه الظاهرة المقرفة بشكلها الحالي «تحوّل المرتزقة من الأسلوب التقليدي إلى تنظيمات تجارية على شكل شركات» إحساساً بضرورة إيجاد ضوابط ضمن القانون الدولي تضبط سلوك واداء المرتزقة وشركاتهم، وقد لمس الرجل طبيعة العمل المخادعة التي تنتهجها تلك الشركات معبراً عن رأيه بقوله «ما يثير قلقي هو غياب أي ضمانات لاحترام شركات الارتزاق لحقوق الإنسان، وبخاصة أن هدفها في الأساس هو الحصول على المال فقط، إضافة إلى تعامل تلك الشركات مع المآسي الإنسانية بمنطق المقالولة»^(٤٢).

ثمة مسؤول آخر في الأمم المتحدة قال لمراسل الأهرام «بالرغم من تأكيد تلك الشركات أنها تحترم القانون الدولي وقوانين وعادات الدول المتعاقدة معها، إلا أنه من الصعب تصديق ذلك في صناعة لا تحترم ولا تعطي إلا المكسب فقط، إضافة إلى صعوبة محاسبة تلك الشركات على أي انتهاك في ظلّ تغيير القبعات والأعلام الذي تمارسه تلك الشركات طوال الوقت، بمعنى سهولة قيام تلك الشركات بإعادة تسجيل نفسها في دول أخرى وبجنسيات مختلفة»^(٤٣).

ثاني عشر: المخاوف العراقية المشروعة

إن وجود هذه الإعداد الهائلة من المجرمين العالميين في العراق هو مصدر خطر متعدد الجوانب، وهو دافع إلى خوف غير طبيعي على أمن البلد ومستقبله وسلامة نسيجه الاجتماعي وبخاصة أن الحكومة عاجزة عن السيطرة عليهم بدليل تشكي مسؤوليها لدى الدول ذات الهمينة على الملف العراقي كبريطانيا. فهؤلاء سينشرون الجريمة والمخدرات في عموم البلد إضافة إلى ممارستهم القتل المتعمد بهدف المتعة والتلذذ، هذا إن لم يكن هنالك خطر سياسي تتكامل صورته باستحضار جرائمهم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وما مثال غينيا الاستوائية منكم ببعيد.

(٤٢) يحيى غانم، «رسالة جنوب أفريقيا»، الأهرام، ١٠/٥/٢٠٠٤.

(٤٣) المصدر نفسه.

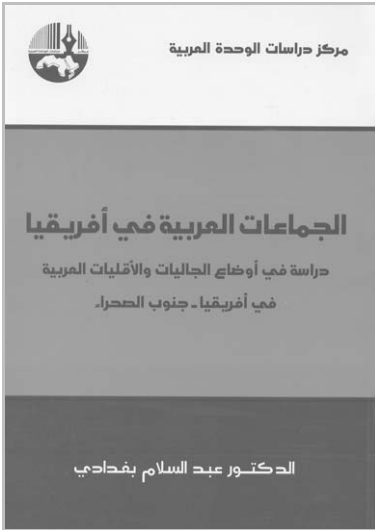
إن الحلّ الوحيد هو في التخلص منهم بأسرع وقت، وإناطة المهمة بالرجال الأشراف الذين أفنوا شبابهم في الدفاع عن وطنهم العراق، ألا وهم رجال الجيش العراقي ورجال الشرطة الذين تعامل معهم الحاكم الأمريكي بريمر بطريقة عدوانية وتشقّى منهم رجال السلطة التي عينهم بريمر ومن جاء إلى الحكم بعدهم فعملوا على إذلالهم إلى درجة إن الضابط برتبة لواء يتقاضى راتباً مقداره مائة وعشرون دولاراً شهرياً فقط وهو ربع ما يتقاضاه الجندي، ويسمون ذلك «معونة» في وقت ينهب فيه المجرمون العالميون ثروات البلد ويحولونها إلى ودائع وأسهم في البلدان الأخرى، ويعرضون أمن وسلامة ومستقبل البلد إلى مخاطر هائلة، إنه أمر نبّه إليه ابن خلدون قبل سبعة قرون. أفليس ذلك مدعاةً للمساءلة القانونية؟ □

صدر حديثاً

الجماعات العربية في أفريقيا

دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية
في أفريقيا - جنوب الصحراء

د. عبد السلام بغداددي



موضوع هذا الكتاب مركّب وثنائي، فهو لا يبحث في الجاليات العربية وحدها، وإنما يتناول موضوع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا - جنوب الصحراء، وحصراً في الدول الأفريقية غير الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من أن الوجود الاغترابي العربي قد حقق حضوراً اقتصادياً وتميزاً ثقافياً، وساهم في تكوين تاريخ أفريقيا وحاضرها الراهن، إلا أن هذا الحضور قد عانى في الماضي، ويعاني اليوم في أفريقيا مشكلات وأخطاراً وتحديات جمة، بعضها يرتبط بالبيئة المحلية الأفريقية، فيما يرتبط بعضها الآخر بالبيئة الدولية..

يقدم هذا الكتاب معلومات موثقة عن هذه الجماعات تقدم للمرة الأولى في كتاب جامع، يبحث في مشكلات الاندماج في المجتمع المحلي الجديد، كما يحلل علاقات هذه الجماعات بالوطن الأم..

٨٠٨ صفحة

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها